الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/226/Add.4
28 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٥ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

موجز

يتابع هذا التقرير تطور التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتبارهما من بين طرائق التعاون الانمائي الدولي، ويبين دور هذا التعاون في مساعدة البلدان النامية في الاستجابة للتحديات التي تفرضها ظاهرتا العولمة وتحرير الاقتصادات، اللذان كان لهما تأثيرهما الغالب على تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الناشئ. وفي ظل هذه الخلفية، يجري التقرير تقييما لما أسهمت به المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في دعم هذا التعاون. ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة من جانب مختلف المؤسسات والوكالات، فإن التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لم يتم بعد إدماجهما على النحو الأمثل في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بسبب عدد من العوائق الرئيسية، بما في ذلك العوائق الناشئة عن المواقف المعارضة لهذا التعاون، والاستمرار في عدم تقدير الإمكانات التي تتمتع بها هذه الأشكال من التعاون، وعدم كفاية الموارد المالية الموفرة لهذا الغرض. ويقدم التقرير عددا من التوصيات المحددة الرامية إلى تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز الشراكة العالمية في التعاون الإنمائي الدولي.

121098 121098 98-28390

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١	٣
ثانيا	- تطور التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة للتعاون الإنمائي الدولي	٢ - ٧	٣
ثالثا	- تقييم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٨ - ٣٤	٥
رابعا	- توصيات تستهدف مواصلة تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة	٣٥ - ٥٤	١٣
خامسا	- خاتمة	٥٥ - ٥٦	١٨

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٠٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بإعداد تقييم وتوصيات لغرض مواصلة تعزيز إدماج طرائق التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز الشراكة العالمية في التعاون الإنمائي الدولي. وتمشيا مع الأحكام ذات الصلة التي يتضمنها هذا القرار، استفاد التقرير من المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء ومع مختلف المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي قدمت تعليقات واقتراحات مفيدة جرى تضمينها في التقرير.

ثانيا - تطور التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة للتعاون الإنمائي الدولي

٢ - شهد العقدان الماضيان قدرا كبيرا من التطور المفاهيمي للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستخدامهما كوسيلة للتعاون الإنمائي الدولي تكملة للتعاون بين الشمال والجنوب الذي كانت له الغلبة في التعاون الإنمائي التقليدي. وواقع الأمر أن الأسباب المنطقية وراء التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إنما تقوم على الاعتراف بأن البلدان النامية تتمتع بقدرات وخبرات يمكن حشدها دعما لما تبذله من جهود إنمائية، وأيضا كوسيلة لتعزيز العمل الجماعي الرامي إلى ضمان مشاركتها الفعّالة في النظام الاقتصادي الدولي. وقد نشأ التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالفعل، باعتبارهما من العناصر المكمّلة لمبدأ الاعتماد الوطني والجماعي على الذات الذي اعتنقته البلدان النامية.

٣ - ومن حيث التعريف، فإن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو عملية يقوم بمقتضاها بلدان أو أكثر من البلدان النامية بالسعي إلى تحقيق التنمية الفردية أو الجماعية عن طريق التعاون في مجال تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية. ومن ناحية أخرى، فإن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشير إلى خطط أوسع نطاقا للتعاون فيما بين البلدان النامية، تضم مجالات مثل التجارة، والاستثمار، والتمويل، بهدف تحقيق المزيد من الاعتماد الوطني والجماعي على الذات. ويندرج كل من التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار تسمية أعم هي التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تعبر عن مفهوم عام يضم جميع أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية، وإن كان تعبير التعاون فيما بين بلدان الجنوب كان يستعمل في الماضي بصورة فضفاضة باعتباره معادلا لتعبير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٤ - وعلى الرغم من وجود إطار عمل منطقي ومحكم بشأن تحقيق التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تتضمنه وثائق مثل برنامج عمل حركة بلدان عدم الانحياز (١٩٧٢)[١]، وخطة عمل بوينس آيرس (١٩٧٨)[٢]، وبرنامج عمل كراكاس (١٩٨١) (انظر A/36/333، المرفق)، ومختلف القرارات التي

اتخذتها الجمعية العامة (وبخاصة القرارات ١٤٤/٣٣، و ٢٣٣/٤٤، و ١١٩/٥٠)، والتي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (وبخاصة القرار ٤١/١٩٩٢)، ومنظمة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمحافل الدولية الأخرى، فقد ثبت أن المشاكل الاقتصادية التي واجهت البلدان النامية خلال فترتي السبعينات والثمانينات من حيث انخفاض أسعار صادراتها من السلع الأساسية، وزيادة الصعوبات التي واجهت موازين المدفوعات، واتساع نطاق أزمة الديون، كانت بمثابة عقبات رئيسية أمام وضع استراتيجية مثلى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥ - وظهرت تحديات جديدة أمام البلدان النامية نتيجة لنشوء ظاهرتي العولمة وتحرير الاقتصاد خلال فترة التسعينات، على نحو ما تمثل في إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ لكي تتبوأ رئاسة نظام تجاري عالمي حر استنادا إلى المبادئ المحددة في الاتفاقيات التي اعتمدت بموجب جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي اختتمت في عام ١٩٩٤[٣]، كما أدى ذلك إلى إحداث تغيير كبير في السياق الذي يجري في إطاره السعي إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أنه مما يبعث على الاستغراب أن الإصلاحات المتعلقة بسياسات الاقتصادي الكلي، بما في ذلك سياسة تحرير الاقتصاد، وتعزيز القطاع الخاص، والتي نفذتها البلدان النامية في سياق برامج التكيف الهيكلي المنفذة خلال السنوات الأخيرة، قد أدت، من خلال التشجيع على انتهاج سياسات أكثر انفتاحا على الخارج، إلى إرساء الأساس لظهور أنماط جديدة من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. والواقع أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بالمقارنة ببرامج التعاون القطاعية الأكثر محدودية التي جرى الأخذ بها في الماضي، قد أصبح أكثر تركيزا على تعدد القطاعات وينطوي على مبادرات استراتيجية في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل. وتجاوز أيضا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ما اتسمت به الجهود السابقة من تركيز رئيسي داخل المناطق وأصبح يشمل مبادرات فيما بين المناطق ومبادرات شاملة لعدة مناطق. وبالإضافة إلى ذلك، ومقارنة بما كان عليه الأمر في الماضي من شبه اعتماد خالص على المبادرات الحكومية، فإن القطاع الخاص يشارك الآن بشكل أكثر نشاطا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويعد في واقع الأمر أحد العناصر الفاعلة الحاسمة في هذه العملية. وتتجلى المرتكزات المفاهيمية لهذا التركيز الجديد في إعلان وبرنامج عمل سان خوسيه اللذين اعتمدهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمار المعقود في سان خوسيه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٦ - وفي الوقت نفسه، فإن استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي اعتمدت في الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أيار/ مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٥ وأيدتها الجمعية العامة، دعت إلى الأخذ بتوجه استراتيجي بدرجة أكبر فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يركز على عدد من القضايا ذات الأولوية العالية التي يُحتمل أن يكون لها أثر كبير على التوقعات الإنمائية لعدد كبير من البلدان النامية، مثل التجارة والاستثمار، والإنتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والقضاء على الفقر، والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، دعت استراتيجية الاتجاهات الجديدة إلى تحديد بلدان محورية لتقوم بدور حفاز في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بما لها من خبرة وبما أظهرته من قدرة في هذا المجال. وبالفعل، فإن اجتماعا بشأن البلدان المحورية عُقد مؤخرا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، في سانتياغو، اتفق على

عدد من التدابير التي يتعين أن تأخذ بها هذه البلدان، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، دعما لبرنامج دينامي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧ - وأدى التقاء التوجه الاستراتيجي لكل من التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، على النحو المبين أعلاه، إلى تهيئة الساحة لظهور أنماط جديدة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي يحتمل لها أن تؤثر بصورة هامة على اتجاه التعاون الإنمائي الدولي في مناخ العولمة الراهن. ولا بد أن هذا الالتقاء سيؤدي أيضا إلى تشكيل محتوى واتجاه الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا الوضع الجديد (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر أيضا A/52/402؛ و E/1997/10؛ و A/45/810، المرفق).

ثالثا - تقييم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٨ - رغم أن مسؤولية تشجيع وتنفيذ التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تقع في المقام الأول على البلدان النامية، فقد صدرت قرارات ومقررات عديدة عن الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس التجارة والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، دعيت فيها مؤسسات ووكالات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة إلى توفير الدعم للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل النهوض بأهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتمشيا مع هذه الولايات، ووفقا للأحكام المحددة في الفقرة ٤٥ من خطة عمل بوينس آيرس، فإن مختلف المؤسسات والوكالات تقوم، كل سنتين، بتقديم تقارير إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تبين فيها تفاصيل ما تضطلع به من أنشطة دعما لهذا التعاون.

٩ - وحيث أنه ليس هناك إمكانية عملية لأن يتسع هذا التقرير لبيان جميع الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف المؤسسات والوكالات التابعة للجهاز الإنمائي خلال العقدين اللذين انقضيا منذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٧٨، ستبذل محاولة لإبراز بعض أهم المبادرات التي دعمتها هذه المؤسسات لتوضيح طابع ما قدمته من مساندة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولتوفير أساس لتقييم مساهماتها. وسيغطي التحليل قضايا مثل السياسات والإجراءات، والترتيبات المؤسسية الداخلية، وتعزيز القدرات عن طريق بناء المؤسسات ودعمها، وترتيبات التواصل الشبكي والتواؤم، ونظم المعلومات، واستغلال القدرات المتاحة في البلدان النامية، والوسائل المستخدمة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتمويل.

١٠ - وفيما يتعلق بالسياسات والإجراءات، سعت معظم المؤسسات والوكالات، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، إلى اعتماد السياسات المناسبة وأيضا إلى تكييف إجراءاتها بغية إيلاء مزيد من التركيز لتشجيع التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان

النامية في نطاق البرامج التي تدعمها هذه المؤسسات والوكالات. ويصدق هذا بوجه خاص على هيئات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن اللجان الاقتصادية الإقليمية التي اعتمدت سياسات صريحة فيما يتعلق بالتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجالات اختصاص كل منها.

١١ - وبالمثل، أنشأت معظم المؤسسات مراكز تنسيق للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو عملت على تعزيز مراكز التنسيق القائمة في محاولة للاستجابة على نحو أكثر فعالية لأحكام خطة عمل بوينس آيرس ومختلف المقررات الحكومية الدولية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد استلزم هذا الجهد زيادة تدريب الموظفين والاستعانة بالخبراء الاستشاريين في وضع مبادئ وأهداف هذا التعاون، لا سيما في الفترة التي تلت فورا اعتماد خطة عمل بوينس آيرس. وعلى سبيل المثال، نُظمت في عام ١٩٧٩ خمس دورات دراسية في مجال البرمجة وأربع حلقات دراسية بشأن الاتجاهات البرنامجية استفاد منها ٤٥ من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونحو ٦٠ من موظفي الوكالات والحكومات في محاولة للتعريف بصورة كاملة بمبادئ وسياسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي السنوات الأخيرة، احتل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مكانا بارزا في برامج التدريب التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يجري تنظيمها للممثلين المقيمين المعينين حديثا وللموظفين الفنيين المبتدئين والموظفين الوطنيين من مختلف المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويلزم مواصلة بذل الجهود لجعل التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في صلب برامج التدريب التي يجري تنظيمها لموظفي مختلف المؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة في محاولة لتعزيز قدرتها على معالجة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات، عن طريق بناء المؤسسات وتدعيم المؤسسات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية، كان ذلك موضع تركيز رئيسي للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من حيث الأنشطة التي تدعمها مختلف المؤسسات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لكل من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، علاوة على تجمعات السلع الأساسية مثل اتحاد البلدان المنتجة للموز، في محاولة لتعزيز قدراتها عموما، مع التركيز بوجه خاص على أنشطة التنظيم والإدارة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٣ - وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتوفير مساعدة مماثلة للجنة جنوب المحيط الهادئ ومكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي. وللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ تاريخ طويل في دعم المؤسسات الإقليمية، مثل المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في بانكوك، وأمانة الميكونغ (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وهيئة بحر آرال. ودعمت منظمة العمل الدولية عددا من المؤسسات والبرامج الإقليمية، مثل مركز البلدان الأمريكية للبحوث والوثائق، والبرنامج الإقليمي العربي للإدارة العمالية، وبرنامج تنمية

المهارات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى مر السنين، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالإشراف على برنامج واسع النطاق للتنمية المؤسسية على نحو ما يظهر بجلاء في دعمهما لمنظمات من قبيل مركز أمريكا اللاتينية لإدارة التنمية، والمنظمة الإقليمية للإدارة العامة في آسيا، والاتحاد الأفريقي للإدارة العامة والتنظيم، والمركز الأفريقي للتدريب والبحوث الإدارية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية. ونفذت منظمة الطيران المدني الدولي عددا من المشاريع الرامية إلى إنشاء مراكز إقليمية لمراقبة تدابير السلامة تقتصر إدارتها على البلدان النامية.

١٤ - وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان فعالا في تحويل برنامج الشركاء في السكان والتنمية، في عام ١٩٩٥، إلى منظمة حكومية دولية تتخذ من دهاكا مقرا لها وتضطلع بتيسير وتنسيق التعاون وتبادل المهارات والمعارف فيما بين البلدان في المسائل المتصلة بالسكان. ودعم الصندوق أيضا إنشاء مراكز امتياز في كل من إندونيسيا وتايلند وتونس والمكسيك لتوفير التدريب وتبادل الخبرات بهدف تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في صياغة وإدارة برامج الصحة الإنجابية.

١٥ - وأدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دورا بالغ الأهمية في تدعيم القدرات المؤسسية الموجهة نحو تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإلى جانب الجهود التي بذلها الأونكتاد في توفير التدريب في ميدان النقل البحري وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، قام بدعم النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين المنظمات التجارية الحكومية، وإنشاء ترتيبات استثمارية متعددة الجنسيات وتعزيز القائم منها؛ وقد ساهم هذا كله في تنمية القدرات المؤسسية في العالم النامي. والجدير بالذكر أن التزام الأونكتاد بتنمية القدرات لم يتأثر بالقرار الذي اتخذه في دورته التاسعة بأن يُعامل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كمسألة شاملة لعدة قطاعات يعالج فيها ترويج ودعم برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كجزء لا يتجزأ من العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في ميادين التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

١٦ - وقدم مركز التجـــارة الدولية أيضـــا مساهمة لا يستهان بها في بناء القدرات في مجال التجارة فيما بين بلدان الجنوب. فقد دعم بفعالية إنشاء مؤسسات تتصل بالتجارة، كرابطة أمريكا اللاتينية لبناء القدرات في مجال التجارة الدولية، ورابطة مؤسسات التدريب في مجال التجارة الخارجية في آسيا والمحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس. كما أن أعمال المركز في مجالات تحليل التدفقات التجارية، والدراسات الاستقصائية للعرض والطلب، واجتماعات المشترين/ البائعين، والتعاون في المشاريع التجارية، وخدمات الدعم التجاري، واستراتيجيات التوسع التجاري، وتكييف قواعد البيانات وتطويرها، إلى جانب تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أسهمت مساهمة غير مباشرة في بناء القدرات والتنمية المؤسسية في البلدان النامية. وبمزيد من التحديد، وجّه المركز أنشطته المتعلقة ببناء المؤسسات نحو المنظمات التجارية والقطاع الخاص بوجه عام، المطلوب منهما حاليا أن يؤديا دورا متزايد الأهمية في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وساعدت أيضا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، كل في مجال اختصاصه، في تنمية المؤسسات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية.

١٨ - وبتعزيز قدرات المؤسسات في العالم النامي استنادا إلى الدعم الموفر من مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، وضع الأساس لتحسين ترتيبات التواصل الشبكي والتواؤم فيما بين هذه المؤسسات، وأصبحت هذه الترتيبات في السنوات الأخيرة سمة متزايدة الأهمية من سمات التعاون فيما بلدان الجنوب. ويذكر على سبيل المثال أن اليونسكو دعمت بصورة فعالة شبكات الابتكار في مجال التعليم، وهذا ما فعلته في حالة مركز الابتكار والتطوير في مجال التعليم في منطقة البحر الكاريبي، كما عززت تبادل المعلومات والخبرات فيما بين المنظمات العلمية المختلفة. ويسرت منظمة العمل الدولية تبادل المعلومات والخبرات فيما بين مختلف مراكز الامتياز في مجال الإدارة العمالية. وكانت منظمة الأغذية والزراعة فعالة في إنشاء شبكة للغاز الأحيائي في أمريكا اللاتينية، ودعمت إنشاء شبكة للمحاصيل الغذائية تروج تبادل البروتوبلازما الجرثومية فيما بين المؤسسات في المنطقة. ودعم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) برنامجا للإدارة الحضرية بوصفه شبكة تيسر تبادل الخبرة الفنية الوطنية والإقليمية في هذا المجال. ورعى المركز كذلك حلقات عمل في مناطق مختلفة في إطار برنامجه العالمي لدعم صياغة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمأوى. كما أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ شبكة إقليمية مكونة من السلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية، كما أنشأت شبكة جنوب آسيا لمنظمات المساعدة الذاتية للمعوقين. ودعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا شبكة معنية بمصادر وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في منطقة البلدان العربية. ودعم مركز التجارة الدولية إنشاء شبكات للمعلومات التجارية فيما بين البلدان النامية أدت إلى تيسير تبادل المعلومات بشأن فرص التصدير والاستيراد، والموجزات السوقية لمختلف البلدان النامية، فضلا عن تفاصيل المشاريع التجارية والمنتجات والأنشطة التجارية.

١٩ - ودعمت الوحدة الخاصة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من الشبكات، بما فيها شبكة تطوير المحطات الكهرمائية الصغيرة الموجودة في مقاطعة هانغزو، الصين، وشبكات أخرى للتصنيفات الأحيائية في آسيا والمحيط الهادئ وشرق أفريقيا تستهدف توثيق الخبرات وتبادلها فيما يتعلق بتحديد وتصنيف الكائنات الدقيقة والحشرات والديدان الخيطية فيما بين البلدان في مختلف المناطق. وزودت الوحدة الخاصة البلدان النامية، بالاشتراك مع شبكة العالم الثالث، التي مقرها ماليزيا، بدراسات تحليلية مفيدة وحسنة التوقيت عن آثار العولمة على اقتصادات البلدان النامية، وذلك عن طريق تنظيم إفادات إعلامية منتظمة لمندوبي البلدان النامية الموجودين في جنيف وحلقات دراسية محددة المواضيع لخبراء ومؤسسات البلدان النامية عن طائفة عريضة من المسائل المتعلقة بالعولمة وتحرير الاقتصاد، والمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. ودعمت الوحدة الخاصة أيضا، بالتعاون مع برنامج شبكة التنمية المستدامة، استهلال شبكة معلومات رائدة للدول الجزرية الصغيرة النامية متصلة بشبكة الانترنت. وكانت إحدى المداخلات الهامة الأخرى في القضايا المتعلقة بالمرأة الدعم المقدم إلى الشبكة الإقليمية للحد من وفيات الأمهات، التي تتخذ من غانا مقرا لها وتعمل كوديع وكموفر للمعرفة

والخبرة في مجال الحد من وفيات الأمهات بالاستناد إلى منهجية فعالة لقياس معدل وفيات الأمهات والحد منها. ونجحت هذه الشبكة في المساعدة على الحد من وفيات الأمهات في ١١ مجتمعا ريفيا في نيجيريا وغانا وسيراليون. وتبذل الجهود الآن لمحاكاة هذه التجربة في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، ثم في جميع البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية في نهاية المطاف. ودعمت الوحدة الخاصة في مجال القضاء على الفقر استهلال الشبكة الأفريقية للتمويل الصغير التي يوجد مقرها في السنغال. وقد أنشئت هذه الشبكة لتيسير تبادل الخبرات في مجال التمويل الصغير والمشاريع التجارية الصغيرة، ولا سيما المتصل منها بالمرأة في البلدان الأفريقية. وهي تساعد أيضا في إيجاد فرص للتمويل الصغير من أجل المشاريع الصغيرة، وتوفر التدريب على اكتساب الأهلية الائتمانية وعلى الإدارة، وذلك لصالح أفقر النساء وأسرهن بصورة رئيسية. وفي مجال الإنتاج والعمالة، دعمت الوحدة الخاصة مركزا لإدارة التكنولوجيا لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي يهدف إلى تعزيز الروابط فيما بين مراكز الامتياز في المنطقة. وتجمع هذه الشبكة بين طائفة عريضة من الجهات المعنية، بما فيها الجامعات ومجتمعات البحث والتطوير والوكالات الحكومية والقطاع الإنتاجي، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، من أجل استحداث نهج مبتكرة لزيادة الإنتاجية وتنويع فرص العمالة وتحسين القدرة على المنافسة دوليا في اقتصاد يتسم بتزايد العولمة.

٢٠ - وكان الأونكتاد راعيا فعالا للشبكات. فقد دعم شبكة للمعلومات التجارية تربط بين عدد من البلدان الآسيوية. ورعى أيضا الشبكة العالمية للنقاط التجارية التي تطبق التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في ترويج التجارة. وأنشئت حتى الآن ٦٠ نقطة تجارية وتم وصل ١٧ مركزا بعضها ببعض باستخدام مرفق الإنترنت. وساعدت هذه الشبكة مساعدة هامة في تيسير التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويتجلى نطاق التواصل الشبكي في الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما فيها اللجان الاقتصادية الإقليمية في مجال التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فيما جاء في التقارير المقدمة إلى الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أن سبع وكالات أفادت بأنها دعمت نحو ٧٧ ترتيبا للتواصل الشبكي خلال فترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٢.

٢١ - وفيما يتعلق باستخدام القدرات الموجودة في البلدان النامية في إطار الجهود المبذولة لإقامة برنامج موسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أشارت جميع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها إلى أنها زادت تدريجيا من الاستفادة بخدمات الخبراء والمعدات من البلدان النامية في تنفيذ برامجها المتعلقة بالتعاون التقني. وأبلغت عدة مؤسسات ووكالات بأن ما لا يقل عن ثلث الخبراء الاستشاريين الذين تعينهم ينتمون إلى البلدان النامية، بينما أشارت خمس مؤسسات إلى أن نسبة الخبراء من البلدان النامية تصل إلى الثلثين.

٢٢ - ولكن في حين أن الاستعانة بخدمات الخبراء من البلدان النامية ازدادت على مر السنوات، كانت الزيادة في شراء المعدات من تلك البلدان أكثر تواضعا، على الرغم من الحافز الذي وفره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسمح بفارق نسبته ١٥ في المائة في تكلفة المعدات التي توردها البلدان النامية لمشاريع التعاون التقني.

٢٣ - واعترف منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس بأن وجود نظام فعال للمعلومات يشمل قاعدة بيانات عن القدرات الموجودة في البلدان النامية هو آلية هامة لتعزيز التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وثبت أن نظام الإحالة إلى المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي وضعته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مصدر هام للمعلومات المتعلقة بالقدرات المؤسسية في البلدان النامية.

٢٤ - وقد تطور نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعد نشأته كدليل ليصبح قاعدة بيانات محوسبة توفر معلومات عن قدرات ما يزيد على ٠٠٠ ٤ مؤسسة في العالم النامي. وإمكانية الوصول إلى هذا النظام متاحة للبلدان النامية ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي يهمها الأمر، وذلك عن طريق شبكة الإنترنت أو على قريصات، وقد وزعت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هذه القريصات توزيعا واسع النطاق. ويجري حاليا التوسع في نظام الإحالة هذا ليصبح نظاما إعلاميا متعدد الأبعاد يوفر بيانات لا عن القدرات المؤسسية فحسب بل عن الخبراء ومراكز الامتياز، ولا سيما عن أنشطة التعاون التقني المبتكرة التي يمكن أن تكرر في بلدان نامية أخرى. وطبقت عناصر من هذا النهج مؤخرا في إعداد دليل خبراء ومؤسسات الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ويشمل معلومات عن فرادى الخبراء والقدرات المؤسسية في هذه البلدان. ولكن يلزم القيام بمزيد من العمل من أجل زيادة الروابط بين نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقواعد البيانات في مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، كقواعد البيانات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، بغية تيسير تبادل البيانات فيما بين مختلف المؤسسات والوكالات.

٢٥ - ويتجلى جانب آخر من جوانب الدعم في مجال المعلومات في المنشورات التي أعدتها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها. فقد أصدرت معظم هذه المؤسسات نشرات دورية ورسالات إخبارية وأدلة وكتيبات تهدف إلى الإعلان عن أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتساهم بوجه عام في زيادة الوعي بوجاهة هذين المفهومين وأهميتهما.

٢٦ - وقد نجح عدد من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، في سياق اضطلاعها بأنشطتها، في تنفيذ مشاريع ابتكارية للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وفقا لما طُلب إليها أن تفعله تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من خطة عمل بوينس آيرس. وتتضح بعض الأمثلة على هذه النهج الابتكارية في "نهج شبكة المنتجات الجديدة" ومفهوم "قرى إنتاج الصادرات" لمركز التجارة الدولية؛ والاستراتيجية الجديدة التي يطبقها الموئل للتعلم وتبادل المعلومات أثناء العمل اعتمادا على تعزيز الصلات على صعيد الموظفين فيما بين برامج الإدارة الحضرية الجارية؛ والبرنامج المتوسط الأجل لمنظمة الصحة العالمية المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل توفير الصحة للجميع، الذي يعتبر بالفعل أول برنامج من نوعه؛ والمفهوم التدريبي المسمى "TRAINAIR" الذي تطبقه منظمة الطيران المدني الدولي؛ والاتفاق الإطاري لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستعانة بالخبراء من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقامت منظمة الأغذية والزراعة أيضا، بالاشتراك مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان

النامية، بتحديد ٥٠ تجربة ابتكارية في مجالات الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، ومشاركة السكان، وإشراك المرأة والمنظمات غير الحكومية في أنشطة القضاء على الفقر.

٢٧ - وتستخدم شتى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، عددا من الوسائل في تشجيع وتطبيق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فقد قدمت تلك المؤسسات والوكالات الدعم على مدى سنوات لعدد كبير من المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الفنية التي تناولت كلا من الجوانب الترويجية والجوانب التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سعيا إلى زيادة الوعي بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وكذلك لمعالجة مسائل تنفيذية محددة. وعلى سبيل المثال، استضافت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عددا من الأفرقة العاملة التي تناولت مجالي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، سعيا إلى تكثيف التعاون في هذين المجالين. كما قامت بعض الهيئات الأخرى للأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والأونكتاد، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك اللجان الإقليمية، برعاية سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل الفنية التي استهدفت تعزيز أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص تلك الهيئات.

٢٨ - وقامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم على مدى سنوات للاجتماعات وحلقات العمل التي عالجت بعض المسائل مثل إدارة المعونة وتنسيقها؛ والقضاء على الفقر؛ والتدريب على الحواسيب؛ والاستغلال التجاري لنتائج البحث والتطوير؛ وتخطيط الطاقة؛ والعلم والتكنولوجيا؛ والتجارة فيما بين بلدان الجنوب؛ والهجرة الدولية؛ والرعاية الصحية الأولية؛ والإدارة الحضرية؛ والنباتات الملحية في مجال الزراعة؛ والنباتات الطبية والمعارف النباتية الشعبية؛ وسياسات الاقتصاد الكلي؛ والتعاون الاستثماري؛ والتصوير الفوتوغرافي الجوي؛ والتشريعات البريدية؛ وتنمية الجزر الصغيرة؛ ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ واستراتيجيات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتجديد قطع الغيار؛ وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية؛ وتطوير المشاريع الصغيرة للطاقة الكهرمائية. وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، قامت الوحدة الخاصة برعاية ما مجموعه ٥٣ من حلقات العمل والحلقات الدراسية.

٢٩ - وهناك وسيلة جديرة بالذكر بصفة خاصة من الوسائل التي تستخدمها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي عمليات برمجة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المعروفة أيضا باسم عمليات مطابقة القدرات والاحتياجات. وقد أثبت هذا الأسلوب، الذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٨٣، أنه وسيلة من أهم وسائل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، قامت الوحدة بدعم ١١ عملية من تلك العمليات بشأن بعض المواضيع مثل التعدين والبيئة؛ والإدارة؛ والصحة؛ والنقل الجوي المدني؛ وانتاج الأغذية؛ وخدمات دعم الصناعات؛ والزراعة والتنمية الريفية وموارد المياه والتكنولوجيا؛ والتعدين؛ والائتمان الريفي والفقر؛ ومصائد الأسماك وزراعة الأحياء المائية في المناطق الداخلية والمناطق الساحلية. وقد أسفرت هذه العمليات بمجملها عن إبرام عدد كبير من الاتفاقات فيما بين البلدان النامية

من جميع المناطق الجغرافية في الجنوب. ويجري حاليا وضع عدد من التدابير موضع التنفيذ لكفالة رصد تنفيذ هذه الاتفاقات على نحو أوثق وتحديد وسائل التمويل الحفاز في الحالات التي تأخر فيها التنفيذ بسبب عوائق مالية.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتمويل، أفيد بأن متوسط الإنفاق السنوي على أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تضطلع بها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها يقارب ١٠٠ مليون دولار، يسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحوالي ٥٠ في المائة منها، وأفيد بأن أكثر من نصف هذا المبلغ يأتي من المخصصات الإقليمية. كما أفيد بأن أنواع الأنشطة التي تدعمها المؤسسات تنتمي إلى الفئات التالية: التواصل الشبكي (٢٧ في المائة)؛ والاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل (٢٥ في المائة)؛ وتعزيز المؤسسات (١٩,٥ في المائة)؛ والتدريب (١٧ في المائة)؛ ونظم المعلومات (٨,٤ في المائة)؛ ودراسات الجدوى (٠,٧ في المائة)؛ والأنشطة الأخرى، مثل توفير الخبراء وتقديم الزمالات (٢,٤ في المائة).

٣١ - وعلى الرغم من اتساع نطاق الأنشطة التي اضطلعت بها شتى المؤسسات والوكالات على مدى السنوات، لا يزال التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية غير مطبقين على النحو الأمثل في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بسبب عدد من العوائق.

٣٢ - فبادئ ذي بدء، يجابه التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مهمة عسرة في تحدي النهج التقليدي للتعاون التقني، الذي هيمنت عليه تقليديا، كما ذكر سابقا، أنماط التعاون بين الشمال والجنوب. وتطبيق هاتين الوسيلتين تقف دونه حواجز غير هينة من جراء النزعات التي تكونت داخل منظومة الأمم المتحدة على مدى السنوات والتي توطد فيها تفضيل الأنماط التقليدية للتعاون الإنمائي. وفي الوقت نفسه، فإنه رغما عن الجهود الكبيرة التي بذلت على مدى عقدين من الزمن للترويج للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، لا يزال الوعي غير كاف بإمكانيات هاتين الوسيلتين في مجال تعزيز التعاون الإنمائي الدولي. وهناك افتقار أيضا إلى قاعدة بيانات شاملة بالقدر الكافي عن قدرات فرادى الخبراء، باعتبارها مختلفة عن قدرات المؤسسات، في البلدان النامية، وهذه مشكلة سيذللها بلا ريب بمرور الوقت توسيع نطاق نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ليصبح قاعدة بيانات متعددة الأبعاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توافر بيانات كمية بالدرجة الكافية قد حال دون تحديد مقاييس ملائمة لتقييم مدى الدعم الحقيقي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وتعزى هذه المشكلة جزئيا إلى عدم وجود تفسير موحد لتعريف التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، تقره المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كما تعزى إلى عدم الاتساق في تطبيق هيئات الأمم المتحدة للمعايير المستخدمة في تحديد أنشطة التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومما يضاعف من هذه المشكلة الافتقار إلى منهجية مناسبة لدمج التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عناصر ميزانيات البرامج والمشاريع. فنظرا لعدم وجود تحديد واضح لعناصر التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ميزانيات البرامج والمشاريع، توجد

في بعض الحالات نزعة إلى احتساب الميزانيات الكلية للبرامج والمشاريع على أنها نشاط من أنشطة التعاون التقني أو الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، على الرغم من أن سمة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ما هي إلا جزء واحد من أجزائها. وينطبق هذا بصفة خاصة في حالة المشاريع الإقليمية، التي ينظر إليها، كما ذكر سابقا، على أنها تستوعب معظم الموارد المفاد أنها مخصصة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بحجة أن تلك المشاريع تعزز بطبيعتها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. بيد أنه توخيا للدقة، لا ينبغي المساواة تلقائيا بين المشاريع الإقليمية وأنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ما لم تكن تلك المشاريع مستوفية للمعايير المقررة لهذه الأنشطة.

٣٣ - ويأتي في ختام ذلك أن الافتقار إلى القدر الكافي من الموارد لتمويل التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يزال يشكل قيدا رئيسيا على تطبيق هذين الأسلوبين في الأنشطة التنفيذية. فحتى إذا افترض أن النفقات المفاد عنها تتسم بالموثوقية والدقة، فإن مستوى الموارد المخصصة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يزال متواضعا تماما إذا ما قورن بمجموع الموارد المخصصة لأنشطة التعاون التقني التقليدية. وحتى المبلغ الذي خصصه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى السنوات للتعاون التقني فيما بيـــن البلدان النامية على وجه التحديد، أولا كجزء من موارد البرنامج الخاصة ثم كاعتماد مستقل خلال دورة البرمجة الراهنة، فإنه على الرغم من أنه مهم تماما، لا يزال غير كاف بالنظر إلى مدى احتياجات هذا النوع من التعاون. وعلاوة على ذلك، ظل الاستخدام ضئيلا لفرادى المخصصات القطرية للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، إلا في حالة البلدان التي تخصص على وجه التحديد، في إطار السياسة الوطنية، نسبة من تلك الموارد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كهدف محدد تحديدا صريحا.

٣٤ - وهذه العوامل بجملتها تحول دون الاستغلال التام لإمكانيات التعـــاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولذا فإن من المهم بصفة عاجلة تعيين التدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها لإزالة العقبات القائمة التي تحول دون الإدماج النشط للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مستقبلا.

رابعا - توصيات تستهدف مواصلة تعزيز إدماج التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة

٣٥ - بناء على التقييم الوارد أعلاه للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعما للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومع مراعاة أوجه القوة والضعف التي تم تحديدها في سياق ذلك التحليل، هناك عدد من التدابير المحددة التي يلزم اتخاذها من أجل مواصلة تعزيز إدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

٣٦ - وعلى الصعيد العام للسياسات والبرامج، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية، أن تسعى إلى إدماج وتأسيس التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين

البلدان النامية في أنشطتها الرئيسية، عن طريق إدماج هاتين الوسيلتين في سياساتها التنظيمية، وأدلة عملياتها وتوجيهاتها، وفي ترتيبات كل منها المتعلقة بالبرمجة، وعن طريق إيجاد هيكل الدعم اللازم لكفالة توافر الطابع المنهجي في تنفيذ برامجها الرامية إلى دعم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وفي رصد تلك البرامج وتقديم التقارير بشأنها.

٣٧ - ويلزم أيضا لشتى المؤسسات والوكالات أن تعيد توجيه النهج الذي تتبعه إزاء التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بحيث يعكس التوجه الاستراتيجي الجديد المبين فيما سبق لهذين المفهومين. وفي الواقع أن التلاقي الاستراتيجي والتكامل التنفيذي بين هذين المفهومين أمر لا بد منه لصياغة وتنفيذ برنامج فعال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المناخ الراهن الذي تسوده ظاهرتا العولمة وتحرير الاقتصاد، اللتان ما برحتا تؤثران تأثيرا مهيمنا على عملية تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الآخذ في الظهور. ولذا ينبغي أن تبذل شتى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها جهدا متضافرا يستهدف تحديد السبل المبتكرة التي تمكنها من زيادة ما تقدمه من دعم من أجل تحقيق أهداف التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وفقا للولايات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيا بين البلدان النامية، وغيرها من المحافل الحكومية الدولية المختصة.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، اتساقا مع طابع تعدد القطاعات الذي أصبحت تتسم به بصورة متزايدة جهود التعاون فيما بين البلدان النامية، أن تسعى إلى تلمس الفرص المناسبة لتعزيز ترتيبات التعاون المشتركة التي يمكن أن تسهم في إطارها بما تتمتع به من كفاءات قطاعية مختلفة دعما للمبادرات المتعددة القطاعات. ومن التطورات المشجعة التي لوحظت في هذا الصدد قيام الأونكتاد واليونيدو مؤخرا بتعزيز ترتيبات التنسيق فيما بينهما، إذ كونّا في وقت سابق من عام ١٩٩٨ تحالفا استراتيجيا لتشجيع الاستثمار وتنمية المؤسسات في البلدان النامية. ويمكن لهذا التحالف الجديد، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يؤدي دورا رئيسيا في دعم الترتيبات المشتركة للتجارة والاستثمار التي تتفق عليها البلدان النامية.

٣٩ - وينبغي لجميع المؤسسات والوكالات أن تسعى إلى تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤١ لكفالة إيلاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بل والتعاون الاقتصادي فيما بينها، "الاعتبار الأول" لدى تصميم أنشطتها التنفيذية وصياغتها وتنفيذها وتقييمها.

٤٠ - وينبغي للجان الإقليمية أن تؤدي دورا متزايد النشاط في ترويج ودعم الأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، وأن تعمل على نحو وثيق في إطار هذا المسعى مع التنظيمات والشبكات ومراكز الامتياز الإقليمية ودون الإقليمية في البلدان النامية.

٤١ - وبالنظر إلى المصاعب التي صودفت في الماضي في مجال الإبلاغ، يتعين على مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تعمل على التوصل إلى فهم مشترك للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية طبقا للتعريف وللمعايير القائمة بالفعل لتحديد هذين النشاطين. وهذا من شأنه أن يسهل الإبلاغ الدقيق عما تدعمه من برامج ومشاريع التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وينبغي بالخصوص أن يضع البرنامج الإنمائي وشتى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها منهجية مناسبة لإظهار التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفهما مكونا مستقلا في ميزانيات البرامج والمشاريع وذلك لتوفير أساس لتجميع بيانات كمية عن هذين النشاطين. وينبغي أن تسعى أيضا إلى الترويج لثقافة تبادل النهج الابتكارية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك الترتيبات المالية الابتكارية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز ترتيباتها المتعلقة بالتقييم والإبلاغ، بدرجة أكبر، على النتائج والأثر وبدرجة أقل على العمليات.

٤٢ - وبصورة أعم، يتعين على مؤسسات المنظومة ووكالاتها أن تسعى إلى زيادة تعزيز قدراتها على دعم أنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وينبغي أن تواصل بذل الجهود لضمان توفير التوجيه اللازم للموظفين من حيث مبادئ وممارسات التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وذلك في برامج التدريب التي تنظمها منظومة الأمم المتحدة. وكجزء من الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز المؤسسات وزيادة التنسيق بينها، يتعين على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في إطار البرنامج الإنمائي، والأونكتاد تكثيف تعاونهما والسعي إلى تحديد البرامج والمشاريع التي يمكن تنفيذها على أساس التكامل التنفيذي بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على مراكز تنسيق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل الاجتماع سنويا من أجل تبادل الخبرات وتحديد التدابير المناسبة التي من شأنها أن تفضي إلى تكثيف الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٣ - وهناك أيضا حاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أطر برنامجية وتنسيقية، مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإطار البرنامج الإنمائي للتعاون القطري وغير ذلك من الأدوات والآليات التي تستخدمها مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها في الاضطلاع ببرامجها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يدرج المنسقون المقيمون التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في جدول أعمال الاجتماعات المشتركة بين الوكالات وحسب الاقتضاء في اجتماعات الجهات المانحة من أجل تحديد التدابير اللازمة لزيادة استخدام هاتين الطريقتين في أنشطة التعاون الإنمائي على الصعيد الوطني. وينبغي أن يدرج المنسقون المقيمون أيضا في تقاريرهم السنوية معلومات عن التقدم المحرز في تطبيق هاتين الطريقتين خلال فترة الإبلاغ. واعترافا بأهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة عامة، أصدر مدير البرنامج الإنمائي تعليمات إلى الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، يطلب إليهم فيها أن يولوا عناية خاصة لتشجيع وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية طبقا لمختلف الولايات المتعلقة بالموضوع، مع إشارة خاصة إلى تنفيذ استراتيجية الاتجاهات

الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها التاسعة، والتي أقرتها الجمعية العامة.

٤٤ - وبالنظر إلى أهمية المؤتمرات العالمية التي عقدت في السنوات الأخيرة بشأن قضايا مثل البيئة والسكان والتنمية الاجتماعية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمرأة، والمستوطنات البشرية، فضلا عن أعمال فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية المعنية بمتابعة تلك المؤتمرات، سيكون من الضروري تأمين إدماج التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بصورة منتظمة، في استراتيجيات المتابعة، إذا أريد إدماج هذين المفهومين بصورة كاملة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وفي الواقع، إن الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدها العديد من المؤتمرات العالمية تشدد على وجه التحديد على أهمية استخدام التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ضمن طرائق تحقيق أهداف برامج العمل المختلفة.

٤٥ - وبالنظر إلى أهمية وجود قاعدة بيانات مناسبة عن القدرات في العالم النامي، يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليصبح نظام معلومات متعدد الأبعاد يوفر البيانات لا عن القدرات المؤسسية فحسب بل وكذلك عن فرادى الخبراء، ومراكز الامتياز، وترتيبات التعاون الابتكاري التي يمكن محاكاتها في بلدان نامية أخرى. وينبغي أيضا بذل الجهود لإقامة روابط بين نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ونظم المعلومات وقواعد البيانات التي تنشئها المؤسسات والوكالات الأخرى بهدف ترشيد عملية تجميع تلك المعلومات واستخدامها من قبل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المهتمة.

٤٦ - وسوف تحتاج مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، لدى قيامها بدعم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى إقامة اتصالات وثيقة مع المنظمات في العالم النامي، مثل مركز الجنوب التي يوجد مقره بجنيف، ومركز حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب الذي يوجد مقره بجاكارتا، وشبكة العالم الثالث التي يوجد مقرها في ماليزيا، وهي منظمات تشارك على نحو نشط في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يحدث إنشاء روابط من ذلك القبيل أثرا تعاونيا وذلك بتوحيد قوى مختلف المؤسسات لدعم الاستراتيجيات وبرامج التعاون الشاملة المتضمنة في مشاريع التعاون المتعدد القطاعات المذكورة أعلاه.

٤٧ - ويتعين أيضا على مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تسعى، لدى الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، إلى تشجيع زيادة اشتراك القطاع الخاص في البلدان النامية في تلك الأنشطة، نظرا للأهمية المتزايدة لتلك المنظمات في عملية التنمية.

٤٨ - وحيث أن إدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية بنجاح في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة يتطلب أيضا أنشطة تكميلية من جانب البلدان النامية ذاتها، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن ذلك التعاون، فإنه يتعين على مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، ولا سيما

الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار البرنامج الإنمائي، أن تكثف جهودها من أجل مساعدة البلدان النامية على رسم سياسات وطنية مناسبة لإدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في عملية التنمية والتخطيط الوطنية وفي تعزيز قدرتها المؤسسية على إدارة برامج ومشاريع التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ويتعين أيضا على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تسعى، على وجه الاستعجال، إلى إعداد مقترحات محددة لضمان أن تؤدي "البلدان المحورية" دور الحفاز الفعال لتشجيع وتطبيق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية. علاوة على ذلك، ينبغي تنسيق المبادرات المتعددة الأطراف للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية إلى أقصى حد ممكن مع المبادرات الثنائية بهدف تشجيع زيادة التعاضد بين هذه المبادرات وكذلك لترشيد استخدام الموارد بتفادي ازدواج الجهود.

٤٩ - وحيث أن توافر التمويل الكافي يعد عنصرا حاسما في تشجيع الاضطلاع ببرنامج قابل للتطبيق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لزيادة الموارد المتاحة لذلك التعاون. ويتعين على المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي، بالنظر إلى الضآلة النسبية للتبرعات المخصصة على وجه التحديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في السنوات العشرين التي مرت على اعتماد خطة عمل بوينس آيرس مقارنة بمجموع الموارد المتبرع بها إلى البرنامج الإنمائي خلال الفترة ذاتها، أن يبحث إمكانية زيادة الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية طبقا للتوصية التي قدمتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها العاشرة. ويتعين أيضا على مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تسعى إلى زيادة الموارد المخصصة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية من ميزانياتها البرنامجية العادية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أنشأه مدير البرنامج الإنمائي طبقا للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

٥٠ - وينبغي أيضا أن تسعى الأطراف المهتمة إلى زيادة الموارد المتاحة لصندوق بيريز غيريرو الاستئماني الذي يستخدم كمصدر هام للتمويل في المشاريع الصغيرة الحفازة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥١ - وبالنظر إلى الحاجة إلى تعزيز عملية الاستعراض الحكومي الدولي وضمان استمرار التكامل التنفيذي للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يقترح أن تقوم اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل باستعراض التقدم المحرز في تحقيق التكامل التنفيذي بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على أساس تقديم تقرير عن الموضوع تعده الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالتشاور مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وهذا من شأنه أن يمكّن الدول الأعضاء من استعراض التقدم المحرز في أحد العناصر الهامة المتعلقة بالسياسة العامة واستراتيجية الاتجاهات الجديدة، دون أن يمس بالحفاظ على الهوية

والمسؤوليات المؤسسية المستقلة لكل من الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار البرنامج الإنمائي، ومؤتمر التجارة والتنمية.

٥٢ - وينبغي التفكير أيضا في تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتمكينها من مساعدة الأمين العام ومدير البرنامج الإنمائي في ضمان تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة بكاملها.

٥٣ - وأخيرا يتعين على جميع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تطبق، بشكل مترابط، المبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أعدتها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار البرنامج الإنمائي على أساس مشاورات مع شتى المؤسسات والوكالات، رهنا بأية ملاحظات تقدمها الجمعية العامة أو أية تعديلات تجريها. وفي الواقع إن المبادئ التوجيهية المنقحة تتضمن عددا من الأحكام الهامة ذات الصلة بإدماج التعاون التقني بل وبالفعل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، يتعين على لجنة التنسيق الإدارية مواصلة القيام، على أساس دوري، برصد تطبيق المبادئ التوجيهية لتقييم التقدم المحرز في تطبيقها على نطاق المنظومة بكاملها، وأن تسعى إلى حل أية مشاكل يمكن أن تمنع المؤسسات من إعمال طريقتي التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في برامجها وأنشطتها على أفضل وجه. ويتسم هذا بأهمية خاصة نظرا إلى أن أحد الأهداف من جهود إصلاح الأمم المتحدة يتمثل في إعادة توجيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة نحو زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٤ - والقصد من التوصيات الواردة في هذا التقرير هو الإسهام في تحقيق نمط أقوى لدعم التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من جانب منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي وضع المنظومة في صميم نمط من التعاون الإنمائي الدولي يرجح أن يزداد ملاءمة وأهمية في المستقبل. وفي الواقع إن التوصيات الواردة في التقرير تكمل وتعزز المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتي تتضمن أيضا عددا من الأحكام الرامية إلى زيادة تطبيق هذه الطريقة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها.

خامسا - خاتمة

٥٥ - يشير التحليل السابق إلى أن التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أظهرا على مر السنين، نمطا متسقا للتطور بوصفهما جانبين هامين من جوانب فلسفة التعاون الإنمائي الدولي. وتسعى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، اعترافا منها بهذه الحقيقة، وطبقا لشتى الولايات الحكومية الدولية، إلى إدماج هاتين الطريقتين في أنشطتها التنفيذية. إلا أنه بالرغم من هذه الجهود، فإن النتائج المحرزة لم تصل بعد إلى الدرجة المثلى، بالنظر إلى الإمكانات الهائلة للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بوصفهما طريقتين فعالتين من حيث التكلفة للتعاون الإنمائي الدولي. وأسباب هذا متنوعة، ولكن لا شك في أن استمرار الحواجز التي تقيمها بعض المواقف ضد هذا النوع من التعاون مقارنة

بأشكال التعاون التقني الأكثر تقليدية، إلى جانب استمرار عدم الوعي بالإمكانات الحقيقية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك عدم كفاية الموارد المخصصة لذلك التعاون، تشكل عوائق رئيسية. إلا أنه بالنظر إلى تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة توجهه الاستراتيجي، فإن هناك حاجة لكي تضاعف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها جهودها المبذولة لدعم هذا التعاون. وتزداد هذه الحاجة إلحاحا، ولا سيما في سياق الجهود التي تبذلها البلدان النامية لعقد مؤتمر قمة لبلدان الجنوب في عام ١٩٩٩ من أجل صياغة استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تمكّنها من أن تواجه على نحو فعال الفرص والتحديات التي تطرحها ظاهرتا العولمة وتحرير الاقتصاد اللتين تؤثران بشكل قوي على عملية تحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الناشئ. وسوف يأتي ذلك الدعم أيضا في وقت مناسب جدا نظرا لأن عام ١٩٩٨ يصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس وبالتالي يتيح فرصة هامة للمجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها، لكي يكرس جهوده مجددا في خدمة قضية التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٦ - وترمي التوصيات المقدمة في هذا التقرير إلى تعزيز قدرة مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها على مواجهة هذا التحدي التاريخي ومن ثم تأمين الإدماج الكامل والفعال للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز الشراكة العالمية في إطار التعاون الإنمائي الدولي.

الحواشي

(١) انظر تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز، جورجتاون، غيانا، ١٩٧٢.

(٢) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٣) انظر نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: النصوص القانونية (جنيف، أمانة الغات، ١٩٩٤).

- - - - -